أحواش الخردة في أحياء المدينة.. مشاكل وأضرار

الأحواش تملأ أحياء سعوان.. والمختصون يحذرون من العواقب الوخيمة على السكان

■ حاول كثيراً إزالة حوش الخردة الذي كان يقع إلى جوار منزله في مدينة سعوان. لم يمل خالد من المحاولة تلو الأخرى من متابعة الجهات المختصة لكي تصدر قراراً يمنع صاحب الحوش المليء بالخردة بأنواعها لأن ذلك كان مصدر إزعاج له ولأولاده كما يقول:

الحوش ذاك كان ممتلئاً بالقوارير الفارغة بأنواعها ناهيك عن بقية الخردة التي يعمل على تجميعها عمال ويقوم بشرائها أصحاب الأحواش المستأجرة لهذا الغرض.

تحقيق/ عبدالناصر الهلالي

يقول خال:(ظللت سنتين في متابعة الجهات المختصة لكي يزال هذا الحوش الذي مثل لي مصد قلق لأن المختصين بالبيئة كانوا يقولون إنه مصدر للأمراض ولا سيما مرض السرطان).

ويضيف : أكثر ما كان يصدر هذا الحوش المليأ بالخردة الحشرات بأنواعها سواءً الطائرة منها أو الزاحفة، وفي كل الأحوال كانت تصل هذه الحشرات إلى غرف المنزل، ورغم المكافحة لها إلا أنها تعود لتوها، الأمر الذي جعلني أرفع قضية على صاحب حوش الخردة وكسبتها وتم رفع الحوش من هنا، ومنذ ذلك اليوم لم أعد أجد الحشرات التي كانت تملأ المنزل حينها.

الأحواش المليئة بالخردة تلك منتشرة في أمانة العاصمة بشكل عام ولا تكاد تخلو حارة واحدة من وجود مثل تلك الأحواش، وغالباً ما يتم مشاهدة السيارات التي تنقل تلك الخردة إلى تلك الأحواش، حتى الطرقات لا تسلم من تساقط بعض ما تحمله تلك السيارات من الخردة عليها نتيجة لأنها مشكوفة ومن الصعب على أحد ما الدخول إلى تلك الأحواش لما تضم في مساحتها من أنواع متعددة من الأواني أو البلاستيك الذي لم يعد صالحاً للاستخدام، ويقال إن التجميع هي المرحلة الأولى، التخزين بتلك الطريقة المثيرة للاشتمزاز المرحلة التابعة ثم يتم إعادة تدوير تلك المخلفات في مقلب الأزرقين بأمانة العاصمة.

أصحاب تلك الأحواش لا يرون في وجود الخردة بداخلها مشكلة على السكان المحيطين بهذا الحوش أو بذاك لأن الحوش مسور في العادة، ثم، أن المحتويات بتلك الأحواش تنقل أولاً بأول بغرض إعادة تدويرها يقول صاحب حوش للخردة طلب عدم ذكر اسمه :(نحن نعمل في هذه الأحواش بحسب تراخيص تمنح من المناطق في أمانة العاصمة ولا يمكن تخصيص حوش لهذا الغرض إلا بعد الحصول على الترخيص).

هذا الرجل لا يرى بوجود مثل هذه الأحواش ضرراً على أحد ولا تمثل تهديداً لتلوث البيئة في الأمانة وليس لها تأثير على الصحة كما يقول.

في الحين الذي يرى المتخصصون في البيئة بالهيئة العامة لحماية البيئة أن تلك الأحواش المليئة بالخردة تعد مصدراً للأمراض التي قد تصل إلى حد الإصابة بالسرطان وتهدد البيئة أيضاً، كما أنه ينتج عن تلك الأحواش حشرات غريبة تساعد في نشر الأمراض.

ناهيك عن أن نقل الخردة إلى تلك الأحواش في المدينة منظر غير حضاري، فضلاً عن تساقط البعض منها على الإسفلت بسبب أن وسائل النقل في الغالب تكون مكشوفة وهذا يؤثر على البيئة عامة.

ويقول أحد المتخصصين في هذا المجال :(نستغرب حصول هؤلاء على تراخيص يمارسون مثل هذه الأعمال في أحياء أمانة العاصمة، علماً أن هذه الأحياء مكتظة بالسكان الأمر الذي يؤثر سلباً عليهم).

ويضيف(الأجدى أن تنقل هذه الأحواش إلى خارج العاصمة بعيداً عن السكان لأنها أشبه بمكبات للنفاية بشكل مصغر، ومعروف أن (المكبات) كلها خارج المدن ويعرف الجميع الأضرار التي تسببها المكبات إذا كانت داخل المدن).

وفي لقاءات سابقة بهذا الخصوص أجريناها مع متخصصين بالشأن البيئي في الهيئة العامة لحماية البيئة حذروا من بقاء أحواش النفايات في الأماكن المأهولة بالسكان حتى لا تضر الناس وتسبب مشاكل صحية وبيئية، غير أن أحداً لم يستمع لتلك التحذيرات ويمضون غير آسفين لما قد ينتج عن ذلك من أضرار يتحمل آثارها السكان حتماً.

اليونيب : المحميات الطبيعية تحافظ على التوازن البيئي

● ذكرت دراسة أعدها برنامج الأمم المتحدة لحماية البيئة، أن المحميات الطبيعية تعد إحدى الوسائل الهامة للحفاظ على التوازن البيئي وصيانة البيئة، بما تحتويه من نباتات وحيوانات سواء على اليابسة أو في البحار، ومنع استنزاف وتدهور الموارد الطبيعية، بما يضمن بقاء وحفظ التنوع البيولوجي اللازم لاستمرار الحياة.

وأشارت الدراسة إلى أن المحميات الطبيعية ترتكز على فكرة حجز أجزاء من البيئات البرية (الأرضية) والمائية (البحرية) المختلفة، لتكون بمثابة مواقع طبيعية خاصة، يحظر فيها نشاط الإنسان الذي يؤدى إلى استنزاف مواردها من الكائنات الحية أو تدميرها أو تلويثها.

وتعد محمية «فورت جيفرسون» بالولايات المتحدة الأمريكية، أول محمية يتم إنشاؤها في العالم عام ١٩٣٥، وكانت تشغل مساحة مقدارها ٢٥٠ هكتارا فقط.

وأوضحت الدراسة، أنه في السنوات التالية أنشئت عدة محميات أخرى في الولايات المتحدة ودول أخرى عديدة، وخاصة بعد عقد المؤتمر الدولي الأول للمحميات الوطنية عام ١٩٦٢م، وظهرت الحاجة إلى إصدار التشريعات الدولية التي تنظم وتصون المحميات الطبيعية، فعقدت العديد من الاتفاقيات العالمية والإقليمية لحماية البيئة البحرية، مثل اتفاقية رامسار لحماية الأراضي الرطبة والطيور المائية، واتفاقية التراث العالمي.

وأنشئ برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الذي تبنى برنامج البحار الإقليمية، كما تبنت منظمة اليونسكو عدة برامج هامة، مثل برنامج الإنسان والمحيط الحيوي، وبرز دور بعض المنظمات الدولية، مثل الصندوق الدولي للحياة الفطرية، والاتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية، حيث قام الاتحاد بتشجيع الدول على إنشاء المحميات الطبيعية وتقديم المساعدات الفنية لها، وهو الأمر الذي أدى إلى إعلان الكثير من المحميات الطبيعية.

وتعرف المحمية الطبيعية، سواء كانت برية أو مائية، بأنها وحدة بيئية محمية تعمل على صيانة الأحياء الفطرية النباتية والحيوانية، وفق إطار متناسق، من خلال إجراء الدراسات والبحوث الميدانية والتعليم والتدريب للمسئولين والسكان المحليين ليتحملوا المسئولية تجاه بيئتهم الحيوية، ومن ثم فهي تعد مدرسة تعليمية تدريبية تأهيلية لتحقيق الأهداف التي أقيمت من أجلها المحمية الطبيعية. وتسعى المحميات الطبيعية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، في مقدمتها دعم العلاقة المتوازنة بين الإنسان ومحيطه الحيوي من خلال العمل المستمر على تغيير سلوكيات ومواقف الأفراد تجاه هذا المحيط نحو الاتجاه الصحيح، بما يساعد على حماية الأحياء الفطرية، نباتية كانت أو حيوانية، من أجل استمرارية التنوع البيولوجي الذي لا غنى عنه للحفاظ على مسيرة الحياة.

كما تستهدف المحميات تحقيق درجة من المراقبة البيئية المستمرة للحياة الفطرية، بهدف تفادى الإضرار بها والعمل على حمايتها وصيانتها، من خلال تسجيل أثر التلوث المائي والهوائي أو أي استغلال جائر لهذه الأحياء لتجنب تدهورها وانقراضها، وتشير تقارير منظمة الفاو إلى أن الغابات على مستوى العالم، تستهلك نحو ٣ أطنان من الكربون لكل هكتار سنوياً.

يقف أمام عدد من القضايا المائية العربية :

الاجتماع الثالث للمكتب التنفيذي لمجلس الوزراء العرب المعني بالمياه ينعقد في القاهرة أواخر الشهر الجاري

■ يعقد خلال الفترة من ٢٧ إلى ٢٨ أبريل بمقر الجامعة العربية في القاهرة الاجتماع الثالث للمكتب التنفيذي لمجلس الوزراء العرب المعني بالمياه حيث يسبق المكتب التنفيذي اجتماع اللجنة الفنية العلمية الاستشارية للمجلس الوزاري على مستوى كبار المسئولين في اجتماعها الرابع خلال الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ أبريل .

وأكد الدكتور محمد بن إبراهيم التويجري الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية بالجامعة العربية أن هذا الاجتماع هو الثالث للمجلس الوزاري والذي يتكون من قطر ومصر والأردن والإمارات والبحرين والعراق والجزائر.

ويترأس هذه الدورة محمد النجار وزير المياه والري بالمملكة الأردنية الهاشمية ويناقش تقارير وتوصيات اللجنة الفنية العلمية الاستشارية لاتخاذ قرارات بشأن هذه التقارير وتلك التوصيات، كما يناقش المكتب ملف تحلية المياه في الوطن العربي ويتم متابعة هذا البند بدعوة من المملكة العربية السعودية من أجل نقل وتوطين معرفة تحلية المياه إلى الدول العربية.

وأشار إلى أن محور أعمال الاجتماع الثالث للمجلس يتمثل في إدارة الطلب على المياه المستخدمة في الزارعة وسيكون محور أعمال الاجتماع الرابع معالجة وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي أما محور أعمال الاجتماع الخامس فسيكون التمويل في قطاع المياه وبرامج الخصخصة وستتم دعوة المملكة المغربية لإعداد عرض خاص لمحور أعمال الاجتماع الثالث للمجلس وهو إدارة الطلب على المياه المستخدمة في الزراعة.

وقال التويجري إنه ستتم متابعة تكليفات القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية بخصوص وضع استراتيجية للأمن المائي في المنطقة العربية لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة، حيث قامت الأمانة العامة بتعميم تقرير وتوصيات الاجتماع الاستثنائي للجنة والمتضمن الصيغة النهائية لا استراتيجية الأمن المائي في المنطقة العربية، كما يتم تعميمها على المنظمات العربية والإقليمية والدولية ومؤسسات المجتمع المدني.

وأوضح أنه ستتم متابعة تنفيذ مشروع الإدارة المتكاملة للموارد المائية لتحقيق تنمية مستدامة في المنطقة العربية، كما يتابع المجلس تنفيذ أهداف الألفية فيما يخص إمدادات المياه وتم دعوة الدول العربية لتقديم تقرير حول التقدم المحرز في هذا المجال، كما سيتم العمل على الإعداد والتحضير للمنتدى العالمي السادس للمياه الذي سيعقد في مرسيليا٢٠١٢م وفي هذا الإطار تقوم الأمانة الفنية للمجلس بتقديم تقرير عن مشاركتها في الاجتماع التحضيري للمنتدى السادس للمياه والذي عقد في باريس في يناير ٢٠١١م وعرض تجارب الدول العربية في استغلال المياه الجوفية.

وأضاف التويجري أنه سيتم عرض العمل على تعزيز القدرات التفاوضية للدول العربية بشأن الموارد المائية المشتركة مع دول أخرى غير عربية وكذلك برنامج عمل المجلس للعامين ٢٠٠٩م و ٢٠١٠م ومتابعة تنفيذ برنامج عمل المجلس بالتعاون والتنسيق مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية ومؤسسات التمويل العربية والإقليمية والدولية.

كما يناقش المكتب التنفيذي ملف المياه في فلسطين والعقبات التي تواجه هذا الملف ومناقشة ممارسات الاحتلال الإسرائيلي في سرقة المياه العربية في الجولان السوري المحتل والجنوب اللبناني والأراضي الفلسطينية.

البنك الدولي :

الغذاء.. الأزمة المالية والاقتصادية والمناخ أبرز معوقات التنمية المستدامة

■ قال فينود توماس نائب رئيس البنك الدولي السابق إن الغذاء، والأزمة المالية والاقتصادية ، والمناخ والبيئة هي التحديات الثلاثة الكبيرة التي قد تعرقل التنمية المستدامة في العالم.

وابلغ توماس في مقابلة خاصة مع وكالة الأنباء ((شينخوا) السبت على هامش اجتماعات الربيع للبنك وصندوق النقد الدوليين في العاصمة الأمريكية واشنطن بأن «تلك القضايا الثلاث من شأنها أن تقف في طريق التنمية المستدامة ببلدان متوسطة الدخل مثل الصين وكذا دول منخفضة الدخل مثل إثيوبيا وأيضا دول مرتفعة الدخل مثل ألمانيا».

وقال توماس، الذي يشغل حاليا منصب المدير العام لمجموعة التقييم المستقلة التابعة لمجموعة البنك الدولي، قال إن تغير المناخ غير تأثيره على التنمية في السنوات الأخيرة.

وتابع قائلا «كان يعتقد انه (تغير المناخ) قضية مستقبلية غير وشيكة، ولكن لدينا حاليا أدلة تقضي بان الكوارث تزداد بشكل جزئي بسبب تأثير تغير المناخ، لاسيما الفيضانات والجفاف».

ووفقا لأحدث تقرير لمجموعة التقييم المستقلة فان وتيرة وقوع الموجات الحارة الكارثية – كالتي شهدتها أوروبا عام ٢٠٠٣م وروسيا عام ٢٠١٠م – والفيضانات، مثل التي وقعت في باكستان عام ٢٠١٠م، ربما تتضاعف بسبب تغير المناخ. كما من المحتمل ارتفاع منسوب مياه البحار ما بين قدمين وخمسة أقدام على مدار القرن الحالي، ما يعرض المدن الساحلية ودلتا الأنهار الكبرى الكثيفة السكان والجزر المنخفضة للخطر. كما إن عدم معالجة تغير المناخ قد يؤدي إلى تراجع التنمية إذ قد ترتفع درجة حرارة الأرض خلال القرن الحالي بواقع ١١ درجة فهرنهايت.

وصرح توماس، الذي من المتوقع إن ينتقل إلى منصب جديد في بنك التنمية الأسيوي في أغسطس المقبل، صرح بان الأزمة المالية والاقتصادية العالمية – التي إلى حد ما تم التغلب عليها وبخاصة في الدول متوسطة الدخل نتيجة لتعافي النمو الاقتصادي – ما تزال تثير قضايا خطيرة في الدول المتقدمة.

وأشار توماس إلى أن وضع أوروبا يوضح انه «لا يمكن المحافظة على استدامة النمو بشكل يسير كما كان الحال في الماضي ... ولذا، تعد الأزمة المالية والاقتصادية التحدي الثاني».

ووفقا لمجموعة التقييم المستقلة فان حدة الأزمة المالية والاقتصادية أثارت تقلبات ضخمة عبر مناطق العالم. فقد عانت أوروبا ووسط آسيا التراجع الأكبر (١٢,٤٪) فيما كان اقل قدر للتراجع من نصيب جنوب آسيا (١,٤٪). وتضررت الدول متوسطة الدخل بدرجة اكبر من نظيراتها منخفضة الدخل على الرغم من أن الأخيرة شهدت خطورة اكبر من حيث التعرض لصدمات سلبية.

والتحدي الثالث يرتبط بشكل مباشر بزيادة أسعار الغذاء والزراعة، على حد قول توماس الذي أضاف أن زيادة أسعار الغذاء عالميا في عام ٢٠١١ بلغت مستوى يفوق نظيره لعام ٢٠٠٨م إذ ارتفعت إجمالا بواقع ٣٦٪ مقارنة مع العام المنصرم. كما اضر ارتفاع أسعار الغذاء بالدول منخفضة الدخل بما يفوق أثره على الدول مرتفعة الدخل.

واذرف توماس قائلا «من الواضح أننا نشهد هزة كبرى في النظام. إنه ليس نوعا طبيعيا من الزيادة غير المتوقعة ... الحقيقة تتمثل في أن قطاع الزراعة شهد ارتفاعين كبيرين في الأسعار في اقل من أربعة أعوام بما يقترح أن ثمة قضايا ضمنية جوهرية بحاجة إلى معالجة».